أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

Empowered lives.
Resilient nations.

قطر

الاستعراض الدوري الشامل (UPR)
حقائق سريعة [1]

- **آخر استعراض:** 7 أيار 2014 (الدورة الثانية)؛ **التقرير النهائي لفريق العمل:** حزيران 2014
- **إعداد تقارير منتصف المدة:** تشرين الثاني 2016
- **المشاورات الوطنية:** تشرين الثاني 2017 - تموز 2018
- **صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية :** تموز 2018- أيلول 2018
- **الاستعراض المقبل:** أيار 2019

وضع توقيع وتصديق قطر على الاتفاقيات الرئيسية [2]	
حالة التوقيع والتصديق	توقيع وتصديق
	توقيع وتصديق
	توقيع وتصديق
	توقيع وتصديق وانضمام
	توقيع وتصديق
	لا توقيع ولا تصديق
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	
اتفاقية حقوق الطفل	
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام	
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي وافقت عليها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير لقطر في أيار 2014 واستعدادًا للاستعراض المقبل المقرر في أيار من عام 2019، وافقت قطر على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التالية التي تتماشى مع ما يلي من أهداف التنمية [3], [4] :

تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتحسين وحماية حقوق الإنسان في مجال الخدمات الصحية.
اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لتحسين التشريعات المتعلقة بالحق في الصحة وضمان حصول جميع الأشخاص على الخدمات الصحية دون تمييز.

مواصلة الجهود لتعزيز وتمكين المرأة وتمكينها من المشاركة بطريقة أكثر فعالية في عملية التنمية، بالإضافة إلى تمكين مشاركتها في الأنشطة الإقتصادية والسياسية وإدارة الأعمال في البلاد.
مواصلة بذل الجهود تمكين المرأة من أن تكون شريكة على قدم المساواة في التنمية وصنع القرار.
مناقشة مسألة انتخاب المرأة في البرلمان (مجلس الشورى).
تعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المرأة وضمان مساءلة جميع الجناة مع توفير أمن للضحايا والتعويض الكافي، وحصولهم على مساعدات لإعادة التأهيل الكامل.
تيسير وصول المرأة إلى العدالة وتعميم النهج القائم على نوع الاجتماعي في العدالة والعمل.
إعطاء الأولوية لتعليم الفتيات.

تحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة، وخاصة أولئك الذين يعملون في المنازل ومشاريع البنية التحتية.
مواصلة الجهود المبذولة لإصلاح قطاع العمل.
جعل ظروف العمل ملائمة وأن يكون معيار العمل اللائق شرط لمنح عقود البناء والتصاريح، ومتابعة تطبيقه عن طريق تطبيق عقوبات على المقاولين الذين يضعون قائمة سوداء تنتهك القوانين والإجراءات ذات الصلة.

مواصلة بذل الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال توسيع وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي.
مواصلة السعي إلى اعتماد وتنفيذ التشريعات أو التدابير الإدارية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل.
مواصلة بناء قدرة وكفاءة الجهاز القضائي المستقل لتمكينه من معالجة القضايا بفعالية واستقلالية.
العمل على تشجيع النساء القطريات والمغتربات على الإبلاغ عن الحوادث والإعتداءات الجنسية، مثل الاغتصاب، للسلطات المعنية، وزيادة وعي الشرطة والمدعين العامين والقضاة بشأن خطورة وجدية هذه القضايا.
تشجيع حرية التعبير عن الرأي وتعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
تعزيز ودعم المؤسسات الوطنية المدافعة عن حقوق الإنسان.

Sources: [1] UPR Info, Available from https://www.upr-info.org/en/review/Qatar. [2] United Nations Treaty Collection, Available from http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=3&Lang=AR. [3] UPR Qatar, Available from https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G14/067/38/PDF/G1406738.pdf?OpenElement. [4] Leslie Archambeault, *Human Rights in the Arab States Region: A Mapping of UN Human Rights Recommendations* (Unpublished document, 2016).